ملف العدد

مصر والبنــك الآسيـوي للاستثمـار في البنيــة التحتيـــة

أ.د. دلال محمود

أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة)

الملخص:

أشارت العديد من الدراسات والتقديرات إلى أن القرن الحادي والعشرين هو «القرن الآسيوي»، وتؤكد القوى الصاعدة عالمياً أن آسيا لم تعد تكتفي بوصفها إحدى قارات العالم القديم، بل يمكنها أن تقود العالم الجديد بأسس مختلفة عن القيادة الغربية للعالم، فهناك ثقافة آسيوية يمكن ملاحظة ملامحها في المؤسسات الآسيوية المختلفة، وفي المبادئ المعلنة للقوى الآسيوية الكبرى، ثقافة ترتكز على التعاون والشراكة والتنمية، قد تكون هذه الثقافة نتاجاً لإدراك واعي بسلبيات ثقافات أخرى قائمة على العنصرية والاستعلاء واستخدامات القوة، وقد يكون نتاجاً لحضارات آسيوية عريقة عاصرت الكثير من الامبراطوريات وخلصت إلى هذه القيم.

وقد حلت إحدى المؤسسات الآسيوية الاقتصادية الهامة ضيفاً على مصر في شهر سبتمبر 2023، بمدينة شرم الشيخ، وهذه هي أول مرة يعقد البنك اجتماعاته في دولة إفريقية وخارج الدول المؤسسة، تعبيرا عن المكانة الهامة لمصر، ووفقا لتعبير رئيس البنك الآسيوي «جين لي تشون»: فإن مصر تشهد طفرة في النمو بمجال البنية التحتية، فهي موطنا رائدا لكل الرؤى الكبرى في العالم».

ولهذا سيتم توضيح علاقة مصر بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنيــة التحتيـــة، والفرص المتاحة والمحتملة معه وكذا التحديات التي يمكن أن تواجه المشروعات المصرية مع البنك والتي ترتبط برؤية مصر للتنمية المستدامة.

Abstract:

Many studies and estimates have indicated that the 21st century is «The Asian Century», and the rising Powers affirm globally that Asia is no longer content as an Old World continent, It can even lead the new world with different foundations than the Western leadership of the world. There is an Asian culture whose features can be observed in various Asian institutions, In the proclaimed principles of the major Asian Powers, a culture based on cooperation, partnership and development, This culture may be the product of a conscious perception of the negatives of other cultures based on racism, superiority and the uses of power and may be the product of ancient Asian civilizations that have contemplated and concluded many empires.

In September 2023, an important Asian economic institution placed a guest in Egypt, Sharm el-Sheikh, as an expression of Egypt .

Egypts relationship with the Asian Bank for Investment in Infrastructure Development, opportunities and potential opportunities with it, as well as the challenges that Egyptian projects can face with the Bank, which are linked to Egypt's vision for sustainable development, will be illustrated.

مقدمة :

كان الهدف الأساسي لهذا الاجتماع دراسة فرص تحقيق شراكات تنموية عابرة للحدود؛ من أجل التعاون الإنمائي الثنائي والقاري، وإتاحة المزيد من الفرص التمويلية الميسرة للقطاع الخاص؛ لكي يقود قاطرة التعافي الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. لقد ماثل هذا الهدف رؤية مصر في دعم مختلف محاور التنمية الشاملة والمستدامة التي تعود بالخير والرخاء على جميع شعوب العالم.

حيث استضافت مصر الاجتماع السنوي الثامن للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية يوم 26 سبتمبر 2023 بمدينة شرم الشيخ، وهذه هي أول مرة يعقد البنك اجتماعاته في دولة إفريقية وخارج الدول المؤسسة، تعبيرا عن المكانة الهامة لمصر .

أولا: التعريف بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية :

أنشئ البنك الآسيوي في ديسمبر 2015 بمبادرة من عدة دول آسيوية الصين ومعها 57 دولة للاستثمار في البنية التحتية والذي يهدف إلى دعم الحكومات لتأسيس بنية تحتية خضراء مدعومة بالتكنولوجيا الحديثة برأسمال 100 مليار دولار، وكان هدفه بالأساس دعم التنمية الاقتصادية في آسيا والتواصل بين دول الجنوب، وتصنيفه ممتاز جدا مصرفيا «AAA» وعلى الرغم من أن اسمه البنك الآسيوي فإن عدد أعضائه 106 دولة من قارات مختلفة بواقع 47 دولة إقليمية في آسيا و45 دولة غير إقليمية، يشكلون 79٪ من سكان العالم، و65٪ من الناتج المحلى الإجمالي العالمي.

والبنك قدم استثمارات بقيمة 44.4 مليار دولار، كما وافق على 36.8 مليار دولار بإجمالي 81 مليار دولار والنسبة الغالبة من هذه الاستثمارات موجهة للقطاع الخاص، حيث قدم تمويلات في 34 دولة، و22.5٪ من مشاريعه في قطاع الطاقة و17٪ في النقل و15٪ في قطاعات متنوعة و4٪ في القطاع الرقمي والتكنولوجي. حيث ان جهود البنك الآسيوي في التنمية المستدامة والبنية التحتية متعددة، وأهمها تقديم مصادر الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة للدول التي بحاجة إليها، فضلا عن تعميق التعاون وتقديم الدعم اللازم للدول التي بحاجة إلى

تحقيق التنمية المستدامة وتطوير البنية التحتية.

وتعد الاجتماعات السنوية للبنك منصة لطرح رؤى مختلفة لوضع تصور وتطوير وتنفيذ بنية تحتية خضراء ومرنة للمناخ ومستدامة بيئيا واجتماعيا وماليا تتوافق مع رؤية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ورسالته، مع التركيز على تحسين ربط البنية التحتية في آسيا وخارجها، مما يعكس التفويض الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية المتمثل في تعزيز التعاون الإقليمي من خلال المنافسة والإنتاجية والنمو.

رؤية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية:

تنطلق رؤية البنك الآسيوي للتنمية من القناعة بأن العالم يواجه نفس التحديات؛ في إشارة إلى التغير المناخي والزيادة السكانية وغيرها، مبينا أن التحدي الأهم هو توفير الموارد واستغلالها بشكل يساعد على تنمية الإنسان ويحافظ على البيئة للأجيال القادمة. ولكن هناك فجوة هائلة في تمويل مشروعات البنية التحتية بمعظم دول العالم خاصة الدول النامية أكبر مما قد تغطيه أي حكومة أو بنك تنمية متعدد الأطراف بمفرده، لذلك يشكل رأس المال الخاص أهمية حيوية لتلبية الاحتياجات الهائلة لتمويل مشروعات البنية التحتية بجميع أنحاء العالم فالدول النامية تحتاج للمزيد من الدعم والموارد المالية من قبل الدول المتقدمة والبنوك المتعددة الأطراف؛ ولذا فإن هناك مسئولية على الدول المتقدمة والمصارف الائتمانية المتعددة الأطراف، للوفاء بالتزاماتها من خلال تقديم المزيد من الامتيازات للدول الأعضاء التي تواجه الموقف الاقتصادي والمالي الحالي. والبنك الآسيوي ليس استثناءً من هذه المسئولية، خاصة وأنه يمتلك القوة الكافية لكي يكون له دور مؤثر في الاقتصادات الإقليمية، وبالأخص تلك التي تصنف على أنها أكثر عرضة للخطر وللضعف.

ويعطي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أهمية خاصة للاستثمار الآمن للبيئة، ويضع من أولوياته في هذه المرحلة «تحفيز الاستثمار في الطبيعة»، وما يتطلبه هذا من التوفيق بين مشروعات البنية التحتية والحفاظ على الطبيعة والبيئة وحماية التنوع البيولوجي من خلال الحلول القائمة على الطبيعة، ومعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بفعالية من خلال

تلـك الحلـول، وزيـادة الاسـتثمارات في المشروعـات التـي تحافـظ عـلى الطبيعـة. وهـذه الرؤيـة ترتبـط بالتنميـة المسـتدامة ذات الصلـة بالاسـتثمار في البنيـة التحتيـة؛ إذ أن ترسـيخ مفاهيـم الاسـتدامة والحفـاظ عـلى البيئـة في مشروعـات البنيـة التحتيـة يحقـق العديـد مـن الفوائـد أهمهـا تعزيـز القـدرة عـلى الصمـود امـام التغـيرات المناخيـة والحفـاظ عـلى البيئـة والتنـوع البيولوجـي، والوصـول إلى البنيـة التحتيـة الخـضراء التـي تحقـق التنميـة المسـتدامة والشـاملة.

ثانيا: المشروعات المشتركة بين مصر والبنك الآسيوي للاستثمار في البنيـة التحتيـة:

تعتـبر مـصر عضـواً مؤسسـاً في البنـك الآسـيوي للاسـتثمار في البنيـة التحتيـة، فهـي الداعـم الأكـبر للبنـك في إفريقيـا والـشرق الأوسـط بحصـة تمويليـة قيمتهـا 650 مليـون دولار، والأهـم لمكانتهـا السياسـية والاسـتراتيجية في إفريقيـا والـشرق الأوسـط.

وانضـمام مـصر لعضويـة البنـك الآسـيوي لم تقـدم لهـا فكـراً جديـداً؛ إذ أنـه مـع اسـتقرار الأوضـاع السياسـية في مـصر عـام 2014، أدركـت مـصر إن أمنهـا القومـي يتطلـب تحقيـق التنميـة الشـاملة والمسـتدامة، وظهـرت رؤيـة مـصر للتنميـة المسـتدامة 2030 كأجنـدة عمـل وطنيـة توجـه لهـا كل جهـود الدولـة، بإيمـان كامـل أن التحـدي الاقتصـادي الـذي تواجهـه مـصر كبـير ويتطلـب حلـولا جديـدة تناسـب الجمهوريـة الجديـدة.

بـدأت مـصر مسـيرة الإصـلاح الهيـكلي لتحسـين منـاخ الأعـمال؛ لجـذب المزيـد مـن المسـتثمرين بمختلـف القطاعـات الحيويـة، وتعبئـة التمويـلات الميـسرة بعقـد شراكات تنمويـة متعـددة الأطـراف لتعظيـم الاسـتفادة مـن التجـارب الدوليـة الناجحـة في ترسـيخ دور القطـاع الخـاص بالمشروعـات التنمويـة والنهـوض بالصناعـة الوطنيـة في شـتى المجـالات الحيويـة وفقًـا لأفضـل المعايـير الدوليـة. ومنـذ 2014 ومـصر تعمـل عـلى تنفيـذ مشروعـات وطنيـة ترتبـط بالبنيـة التحتيـة، برؤيـة تطويـر الظهـير الصحـراوي للـوادي وتطويـر العشـوائيات، ولعـل في مقدمـة هـذه المشروعات مـشروع قنـاة السـويس الجديـدة وتطويـر قطـاع الطـرق والنقـل والموانـئ وتجديـد وسـائل النقـل الـبري، وكـذا العاصمـة الإداريـة الجديـدة وغيرهـا مـن المشروعـات العملاقـة.

الأهداف المصرية من عضوية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية:

يجري العمل بين مصر والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عدة مجالات؛ لأن مصر تمثل نقطة مهمة في حركة التجارة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا. وهناك جهود مصرية جادة تتلاقى مع رؤية البنك بداية من وضع أطر قانونية تسمح بتحفيز بيئة الاستثمار الوطني والأجنبي وكذلك تأسيس صناديق ائتمان لضمان انسياب رؤوس الأموال للقطاع الخاص.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف أنفقت مصر أموالًا هائلة لتنفيذ بنية أساسية متطورة للدولة تتقدم من خلالها إلى آفاق ضخمة من التنمية في المجالات المختلفة، وحرصت على توسيع دور القطاع الخاص ليقود التنمية في مصر.

ولهذا اتخذت عدة سياسات، منها إلغاء الاستثناءات التي كانت تتمتع بها شركات القطاع العام من ضرائب وخلافه بهدف تحقيق العدالة في التعامل والفرص المتكافئة للجميع. كما نفذت مصر مجموعة من المشروعات التي كانت لها الأولوية تراوحت ما بين 140 و150 مشروعًا، وتم إعطاؤها حوافز تتمثل في إعفاء ضريبي تتراوح مدته ما بين 5 و10 سنوات للشركات المستعدة للعمل مع الحكومة في تلك المشروعات ذات الأولوية.

فضلًا على تنفيذ «برنامج الطروحات» و«الرخصة الذهبية» وإطلاق «وثيقة سياسة ملكية الدولة» التي تضمن الحياد التنافسي وتكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص.

وعلى مستوى آخر، اتجهت مصر للانضمام للمؤسسات المالية الدولية بحثا عن تنمية فرصها الاستثمارية التنموية التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية وتفضيلية واستراتيجية، بما يؤهلها لتصبح مركزًا عالميًا للإنتاج والتصدير خاصة في ظل ما تمتلكه من مقومات محفزة للاستثمار في قطاعات واعدة باتت محل اهتمام دولي مثل: الطاقة الجديدة والمتجددة والنقل المستدام وغيرها من مشروعات البنية التحتية بمفهومها الشامل والمتكامل، لما لها من دور فعَّال في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وأيضًا بحسبانها الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو بشرية.

وتهدف مصر من خلال عضويتها بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، أن تعمق من الشراكات التنموية متعددة الأطراف العابرة للحدود، خاصة بين القارتين الأفريقية والآسيوية؛ إدراكًا لأهمية البعد الأفريقي في السياسة الخارجية المصرية وعلى الأجندة الدولية أيضاً، واتساقًا مع الغايات الوطنية في تلبية الاحتياجات التنموية للبلدان الأفريقية. ولذلك تحرص الدولة على توطيد روابط التعاون الإنمائي مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بما يتيحه من فرص تمويلية أكثر تحفيزًا للاستثمارات الخاصة بمشروعات البنية التحتية المستدامة على نحو يضمن توفير فرص العمل وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

أهم المشروعات المشتركة:

منذ انضمام مصر للبنك ساهم البنك في تمويل عدد من المشروعات التي تأتي في ضوء الأولوية الاستراتيجية للدولة للقطاعين الحكومي والخاص لتسجل المحفظة نحو 1.3 مليار دولار، في قطاعات البنية التحتية المختلفة، في لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، ومن أهمها:

1. توفير تمويلات إنمائية ميسرة بقيمة 360 مليون دولار، من بينها 210 مليون دولار تمويلات لـ 11 شركة من شركات القطاع الخاص التي ساهمت في تنفيذ مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان، والذي يعد أحد مجمعات الطاقة الشمسية على مستوى المنطقة والعالم بقدرات تصل إلى 2000 ميجاوات، ويعد المجمع نموذج لأهمية التعاون متعدد الأطراف حيث ساهم في تمويله العديد من مؤسسات التمويل الدولية من بينهم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
2. أتاح البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية 150 مليون دولار في شكل خطوط ائتمان للبنوك لإعادة إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز التمويلات المتاحة لهذه النوعية من المشروعات التي تحفز النمو الشامل والمستدام وتوفر فرص العمل.
3. ساهم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في توفير تمويلات تنموية

ميسرة بقيمة 300 مليون دولار لقطاع المياه في ضوء الأولوية التي توليها الدولة لمشروعات الإدارة المستدامة للموارد المائية وتنفيذ الهدف السادس من اهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه النظيفة والنظافة الصحية.

4. يعد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف المساهمة في تمويل مشروع مترو أبوقير بالإسكندرية حيث يتيح تمويل تنموي ميسر بقيمة 250 مليون يورو. وكانت وزيرة التعاون الدولي، الدكتورة رانيا المشاط، قد وقعت اتفاق التمويل مع رئيس البنك خلال زيارتها للعاصمة الصينية بكين يوليو الماضي، ويسهم المشروع في خفض التكدس المروري بالإسكندرية ويدعم التحول إلى وسائل النقل صديقة البيئة ويقلل الانبعاثات الضارة، ويسهم في تمويله إلى جانب البنك الآسيوي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية.

5. تطوير ميناء الحاويات بدمياط بالشراكة مع شركات من القطاع الخاص بقيمة 150 مليون دولار.

6. إصدار سندات البانda باليوان الصيني لإنشاء مشروعات خضراء مستدامة بقيمة 300 مليون دولار. ويجري العمل على إصدار سندات الاستدامة الزرقاء وعلى إصدار جديد الساموراي بالين الياباني، بما يساوى 500 مليون دولار وبدعم من البنك الآسيوي.

ومن المهم التأكيد على أن البنك الآسيوي لم يكن ليوسع استثماراته في مصر بدون دراسة دقيقة تأكد منها بتنوع الفرص الاستثمارية في مصر، بما ييسر دعمه للمشروعات الاستثمارية المصرية في البنية التحتية وفى قطاع الطاقة المتجددة. ووفقا لتصريحات مسئولي البنك الآسيوي بأن البنك سيدعم بكل قوة أهداف الحكومة المصرية التنموية خاصة في مجال تصدير الطاقة النظيفة إلى الدول المجاورة لتصبح مركزًا إقليميًا للطاقة المتجددة، وهو ما يتماشى مع أولويات البنك للاستثمار في البنية التحتية المستدامة وتعزيز الربط عبر الحدود.

وما يعزز فرص اتساع الدور التمويلي والاستثماري للبنك الآسيوي في مصر هو توافر رؤى مشتركة بين المشروع التنموي الوطني الذي تتبناه الدولة المصرية

لإصلاح اقتصادها وتجاوز التحديات الاقتصادية المرتبطة بأسباب هيكلية وكذلك بعوامل خارجية يأتي في مقدمتها تداعيات الحرب الأوكرانية وجائحة كوفيد-19 والتداعيات الاقتصادية والبيئية للتغيرات المناخية، وهي تلك التداعيات التي تتطلب تكاتف الجميع للوصول إلى حلول مبتكرة تعزز من توطين الصناعات الصديقة للبيئة وتشجيع القطاع الخاص على ضخ الاستثمارات لإرساء دعائم بيئة أعمال أكثر تحفيزًا للتحول الأخضر.

وبالفعل مصر تتبنى العديد من السياسات لمواجهة هذه التداعيات، مثل: استراتيجية وطنية لتطوير صناعة السيارات الكهربائية على المدى المتوسط كخطوة فعالة تعزز من المسار المصري الداعم للتحول إلى النقل النظيف، على نحو يجعل مصر بوابة رئيسية لأسواق السيارات الناشئة في أفريقيا ويرسخ لبناء علاقات تجارية واستثمارية قوية مع الشركاء التجاريين الإقليميين. وبالنسبة لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية فقد أطلقت مصر مبادرتين هامتين لدفع جهود تمويل قطاعي التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، أولها «دليل شرم الشيخ للتمويل العادل» الذي يقدم حلولًا ومبادئ عملية لتعزيز قابلية الاستثمار في المشروعات المناخية ويحدد الأطراف ذات الصلة من أجل سد فجوة التمويلات المناخية، ويحدد جدول أعمال قابل للتنفيذ للوصول إلى التمويل العادل .والمبادرة الثانية تتعلق بالمنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»، محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، التي تتضمن 9 مشروعات ذات أولوية في مجالي التخفيف والتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية، وتعمل على حشد الاستثمارات المناخية، والتمويلات التنموية الميسرة، ومبادلة الديون، والدعم الفني، من خلال التعاون المشترك مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين .

آفاق مأمولة:

تهدف مصر لعقد شراكات تنموية مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، على نحو يُسهم في استكشاف المزيد من فرص التعاون الإنمائي العابر للحدود، بما يُؤدي إلى دعم الجهود المصرية الهادفة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ بما يُمكن أن يُوفره هذا البنك التنموي من تسهيلات تمويلية أكثر تحفيزًا للاستثمارات في مصر، خاصة في المجالات

ذات التنافسية العالمية. كما تتطلع إلى دور أكبر لهذا البنك في تمويل «العمل المناخي»، من خلال إيجاد آليات مبتكرة لحشد التمويلات اللازمة للتنمية المستدامة، على نحو يُسهم في معالجة التحديات المناخية، وسرعة التكيف مع المناخ، وتحقيق نمو اقتصادي منخفض الانبعاثات الكربونية، خاصة وأن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، خصص أكثر من 50٪ من التمويل الذى قدمه لصالح مشروعات ملائمة لمتطلبات العمل المناخي من ضرورة التعامل الإيجابي السريع مع أزمة التغيرات المناخية لتتوسع الدول النامية في المشروعات الخضراء وتتحول إلى بنية تحتية ذكية.

ثالثا: التحديات التي تواجه البنك الآسيوي في افريقيا ومصر:

إن العمل والتعاون متعدد الأطراف يساعد بشكل محوري في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة، التي لا تستطيع أي حكومة التعامل معها بشكل منفرد، فالمصارف الائتمانية متعددة الأطراف يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تخفيف المخاطر، حيث أن القطاع الخاص لا يريد أن يكون لديه تمويل طويل الأجل، فمن المهم أن يكون لدى المصارف الائتمانية المتعددة حلول ابتكارية للتمويل، فضلا عن ضرورة تقليل المخاطر، وهو ما نسميه بـ«تعظيم الائتمان". وفي ظل ما يعانيه الاقتصاد العالمي، خاصة البلدان النامية والأفريقية من ارتفاع شديد في تكلفة التمويل بالأسواق الدولية، وزيادة أسعار السلع الأساسية بشكل غير مسبوق، بما يفرض أعباءً تمويلية على موازنات الدول، جنبًا إلى جنب مع ما تتطلبه جهود التكيف المناخي من تمويلات ضخمة. ولهذا من المتوقع أن تواجه المشروعات المصرية الممولة بالتعاون مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية تحديات متنوعة، منها:

1. التمويل والديون: تحمل المشروعات الضخمة تكاليف عالية، وهذا يعني أن مصر يجب أن تتعامل مع زيادة الديون وتحمل تكلفة خدمتها، مما يتطلب إدارة مالية دقيقة.
2. التوافق البيئي والاجتماعي: يجب أن تتوافق المشروعات مع متطلبات الحفاظ على البيئة واحترام حقوق السكان المحليين، مما يتطلب الالتزام بالقوانين واللوائح والاستشارة المجتمعية.

3. الإجراءات الإدارية والبيروقراطية: يمكن أن تكون البيروقراطية والإجراءات الإدارية معقدة وتأخذ وقتًا طويلاً، مما يعيق تقدم المشروعات.
4. تقلبات الأسعار العالمية: تأثير تقلبات أسعار السلع والعملات الأجنبية يمكن أن يؤثر سلبًا على تكاليف المشروعات والميزانية.
5. تأثير التغير المناخي: تصاعد التغيرات المناخية يعني أنه يجب أن تكون المشروعات مقاومة لهذه التحديات ومستدامة بيئيًا.
6. تقنيات ومهارات العمل: قد تكون هناك حاجة إلى تطوير المهارات واستخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان نجاح المشروعات.
7. الزيادة السكانية المطردة في مصر، تجعل الشعور بعوائد التنمية محدود. فوفقا للمصادر الرسمية فإن مصر تسجل نصف مليون نسمة زيادة في عدد سكانها خلال 114يوما؛ حيث سجل عدد سكان مصر 105 ملايين نسمة بالداخل في الثالث من يونيو 2023. وهذا الأمر قد يدفع للبنك الآسيوي وغيره من المؤسسات المالية لتعيد النظر في الفرص الاستثمارية والتنموية في مصر.

ختاما،،

إن تجاوز هذه التحديات يتطلب التخطيط والتعاون الجيد بين الحكومة المصرية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وأيضًا التشاور مع الأطراف المعنية وضمان تنفيذ فعال للمشروعات. وبالفعل يتواصل البنك الآسيوي بشكل مستمر مع الدول التي يتعاون معها لكي يوفر هذا المناخ المناسب للعمل والاستثمار، وهناك الكثير من المشروعات الواعدة لدى القطاع الخاص، ولكن في الكثير من الدول منخفضة الدخل تكون هذه المشروعات صعبة ومكلفة، لذا يعمل البنك ويقدم التمويل طويل الأجل قليل التكلفة لتعزيز دور القطاع الخاص. لكن هنا تصبح شروط التمويل هي المعيار الأساسي في فاعلية هذا الدور، وتشير العديد من الدراسات إلى أن المؤسسات المالية الآسيوية تجتهد في الاختلاف عن مثيلتها الغربية التي تحتاج لتطوير الآليات التي تستجيب بها للأوضاع التي يعيشها العالم، وعليها أن تستمع للأصوات التي تتحدث عن أهمية النظام المالي والاقتصادي العالمي الجديد خصوصا في الدول النامية وبالأخص في أفريقيا.